

المشهد الإسلامي بإيطاليا:

رهانات الاعتراف الرسمي وتجارب الحوار الديني

*The Islamic scene in Italy:**Stakes of Official Recognition and Experiences of inter religious dialogue*

مونية علالي

جامعة روفيرا إي فرجيلي - أسبانيا mounya.allali@uniupo.it

(https://orcid.org/0000-0002-3692-995X)

تاريخ القبول: 2025/09/26

تاريخ الإستلام: 2025/08/01

ملخص:

تُعنى هذه الدراسة ببحث مسألة الاعتراف الرسمي بالإسلام في إيطاليا، حيث لا يزال هذا الدين يفتقر إلى وضع قانوني مماثل لما تحظى به ديانات أخرى، على الرغم من النمو الملحوظ في عدد الجاليات المسلمة. وتستعرض الدراسة تطور الحوار بين الدولة الإيطالية والمؤسسات الإسلامية، باعتباره مدخلاً أساسياً لمعالجة قضايا الاندماج وتعزيز القيم المشتركة كالمواطنة والتعايش والاحترام المتبادل. كما تتناول الدراسة تجارب عدد من المؤسسات الإسلامية الفاعلة في البلاد، إلى جانب دور النساء المسلمات ذوات الأصول الأجنبية في مد جسور التواصل بين الثقافتين الإسلامية والمسيحية، مما يعكس تحولات نوعية في المشاركة المجتمعية والدينية. وتشير إلى التحديات التي تواجه الجاليات الإسلامية في سعيها لبناء علاقة تعاونية ومستقرة مع الدولة الإيطالية. تخلص الدراسة إلى ضرورة صياغة استراتيجيات قانونية وإدارية واضحة، تُمكن من تحقيق الاعتراف بالإسلام كمكون ديني ومجتمعي فاعل، وتعزز من الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في إيطاليا.

الكلمات المفتاحية: إسلام ; إيطاليا ; تعايش ; حوار ; مؤسسات ; نساء ;

Abstract.

This study examines the issue of the official recognition of Islam in Italy, where the religion still lacks a legal status comparable to that of other faiths. The research explores the development of dialogue between the Italian state and Islamic institutions, considering it a fundamental approach to addressing integration challenges and promoting shared values such as citizenship, coexistence, and mutual respect. The study also investigates the experiences of key Islamic institutions operating in the country, along with the role of Muslim women of foreign origin in building bridges between Islamic and Christian cultures. The study concludes by emphasizing the urgent need for clear legal and administrative strategies that would enable the recognition of Islam as an active religious and social component, thereby fostering security, stability, and peaceful coexistence within Italian society.

Mots clés :: Coexistence ; Dialogue ; Institutions ; Islam ; Italy ; Women.

١. مقدمة

أدب ما يزال وجود الإسلام ومكانته في الغرب مثيرا لتساؤلات عدة في الدراسات والأبحاث المعاصرة حتى اليوم. وقد تركزت النقاشات السياسية والإعلامية بشكل خاص حول مدى توافق الإسلام مع قيم أوروبا من جهة وقوانينها من جهة أخرى وما مقدار الخوف والرغبة التي يثيرها هذا الدين في الأوساط الاجتماعية والسياسية معا؟ وإلى أي مدى يعتبر الآن مؤثرا؟ وكيف يستمر بشكل غامض في فرض نفسه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟

فالإسلام في بداية ظهوره غير المتوقع بعد نهاية الحقبة الاستعمارية داخل المجتمعات الغربية، اعتبر في السياق العام الأوروبي مجرد مرجعية ثقافية لا أكثر، لكن مع مرور الوقت وتطور الأحداث، بدأ العالم الغربي ينتبه للتسرب الذي سجلته هذه المرجعية على مستويات شتى وفي ظرفية زمنية وجيزة لينتهي به الحال في آخر المطاف إلى أخذها بعين الاعتبار. وحيث أن الإسلام، وفي فترة قصيرة، أصبح هو "الانتماء الجديد" الممتد والمتماذي في التواجد وبشكل مرئي، سيتحول أيضا إلى ظاهرة محسوسة وملموسة في جميع أنحاء أوروبا، تتكرر أحداثها في مناطق مختلفة، في صورة مشاكل مشتركة ومتشابهة تفرض نفسها، ليس فقط على الصعيد الاجتماعي والثقافي كما كان الحال من قبل، ولكن أيضا على المستوى السياسي والاقتصادي وكذا المؤسساتي. وطبعا بالإضافة إلى ذلك هناك جيل من المسلمين الجدد في أوروبا، وقبلهم جيل بدأ يندثر تاركا وراءه تراثا ثقافيا ودينيا ليس بالهين، يتجسد في الممارسات الاجتماعية الراديكالية في الحياة اليومية الجماعية والفردية للمجموعات والمجتمعات.

وعلى عكس دول أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وانجلترا التي عرفت هجرة قديمة، متواصلة، وافدة عليها من مستعمراتها فإن الإقبال على إيطاليا والهجرة إليها تتميز بكونها حديثة ومتقطعة. وقد أصبحت الأحداث المرتبطة بالمسلمين الوافدين عليها تعرف تراكمات وتطورات تفرض نفسها في الساحة الدولية والمحلية خصوصا فيما يتعلق بالاعتراف الرسمي بالإسلام وعلاقته بأرض تحتضن الفاتيكان.

قبل التطرق إلى الحاضر وما يحمله من تمثيلات للحوار بين الإسلام كديانة جديدة وافدة على إيطاليا وبين المسيحية كديانة محلية متجذرة ومستوطنة منذ قرون، وجب إلقاء الضوء على التاريخ وما يحمله من محطات لها حمولة تاريخية مهمة في هذا الإطار.

سنحاول من خلال هذا المقال الجواب على بعض التساؤلات المحورية التي تطرح نفسها في نفس الاتجاه:

. ما هي تمثيلات الحوار الديني بإيطاليا؟

. ما هي آليات الاعتراف الرسمي بالديانة الإسلامية في إيطاليا؟

. ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الإسلامية في تفاعلها مع المؤسسات الإيطالية داخل بانوراما الإسلام الإيطالي؟

. أي دور تلعبه النساء المسلمات في الفضاءات العامة الإيطالية خدمة للحوار بين الأديان واندماج المسامين؟

أولا: آليات الاعتراف الأوروبية بالأقليات الدينية:

يضمن الاعتراف بالإسلام في كل دولة أوروبية عدداً من الحقوق القانونية المتفاوتة بين بلد وآخر، تستفيد منها الجماعات المسلمة مثل:

. تدريس الدين الإسلامي للتلاميذ المسلمين ضمن الحصص المدرسية، من خلال مناهج يشرف على إعدادها وتدريبها المسلمون بمشاركة الدولة، وما يستلزم ذلك من ميزانيات لتمويل عملية التدريس. (Allievi, 2009)

. الإشراف على الرعاية الدينية للمسلمين في المستشفيات ودور المسنين والمؤسسات الحكومية كالجيش والشرطة والسجون، وتسهيل بناء المساجد والمقابر الإسلامية ضمن شروط وضوابط محلية. (Cesari, 2004)

. السماح للمسلمين بإقامة مذابح خاصة بهم، يتم فيها الذبح وفقاً للأحكام الدينية الإسلامية، على غرار ما تتمتع به الأقليات اليهودية، والاعتراف بالأعياد الدينية كعيد الفطر وعيد الأضحي. (Ferrari, 2005)

. تمكين التلاميذ والعمال المسلمين من التغيب في الأعياد، كحق ديني وثقافي.

تختلف شروط الاعتراف بالإسلام نسبياً بين الدول الأوروبية، لكن القاسم المشترك بين ما تطلبه هذه الدول هو وجود هيئة دينية موحدة تمثل المسلمين أمام السلطات، وتوفيق أوضاع هذه الهيئة مع قوانين البلاد (Allievi, 2009).

بعد اعتراف العديد من الدول الأوروبية بالوضع القانوني لبعض الأقليات الدينية، سعى المسلمون إلى تحقيق الشيء نفسه مع الإسلام، على الرغم من تنوع المؤسسات التي تمثلها أحياناً واختلاف الممارسات والسلوكيات التي يرى فيها الغرب أبعاداً لا تشجع على تأسيسه والاعتراف به ديناً رسمياً داخل الدولة (Allievi, 2009).

ورغم ذلك، فقد استطاعت الجاليات المسلمة من حمل العديد من الدول الأوروبية على الاعتراف بالإسلام ديناً رسمياً كالنمسا (1912)، كرواتيا (1916)، فلندا (1925)، النرويج (1969)، بلجيكا (1974)، إسبانيا (1992)، رومانيا (1989)، هولندا (2007)، لوكسمبورغ (2008)، مولدافيا (2011) ولاتفيا (1902)، خاصة بعد أن وضع مؤتمر وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي نقطة الحوار بين الأديان في صميم عمله، من خلال اقتراح وضع "ميثاق أوروبي" للحوار بين الأديان والتماسك الاجتماعي (Ferrari, 2005).

وفي ظل هذه التطورات، تم تنظيم العلاقة بين الدولة الإيطالية والطوائف الدينية من خلال الاعتراف بها منذ سنة 1929 بموجب القانون رقم 1159 بتاريخ 24 يونيو، والذي يُعرف بـ "قانون العبادات المعترف بها". (Ferrari, 2003) إلا أن هذا الاعتراف لم يتم تفعيله لأكثر من أربعين سنة، إلى أن تمت مراجعة موثائق قانونية سنة 1984، مما مهد لإبرام ست اتفاقيات مع الأقليات الدينية المتواجدة في إيطاليا آنذاك، ومن بينها الطائفة اليهودية. (Ferrari, Cristofoni, 2010) وتبقى الطوائف الدينية التي وقعت على اتفاقية التفاهم (Intese) مع الدولة الإيطالية حتى الآن هي، على وجه الدقة، ثلاث عشرة طائفة، كان آخرها جمعية الكنيسة الإنجيلية سنة 2019. وقد اقامت الاتفاقية مع الحكومة الإيطالية حسب الترتيب الزمني الآتي: طاولة الولدان (القانون 1984/449)؛ جمعيات الله في إيطاليا (القانون 1988/517)؛ اتحاد الكنائس المسيحية السبتيين (القانون 1988/516)؛ اتحاد الجاليات اليهودية في إيطاليا (قانون 1989/101)؛ الاتحاد المعمداني الإنجيلي المسيحي في إيطاليا (القانون 1995/116)؛ الكنيسة الإنجيلية اللوثرية في إيطاليا (قانون 1995/520)؛ أبرشية إيطاليا المقدسة الأرثوذكسية وكسرخسية جنوب أوروبا (قانون 2012/126)؛ كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (قانون 2012/127)؛ الكنيسة الرسولية في إيطاليا (قانون 2012/128)؛ الاتحاد البوذي الإيطالي (قانون 2012/245)؛ المعهد البوذي الإيطالي (قانون 2016/130)؛ جمعية الكنيسة الإنجيلية (2019/204) (Presidenza del Consiglio dei Ministri, 2025).

إلا أن هذه المساطر عرفت تعثرات في تطبيقها، وخلقت مشاكل عدة بين الدولة والمذاهب الدينية، الشيء الذي أثر على بعض التوازنات السياسية، وسيظهر ذلك جلياً مع المكون الإسلامي داخل المجتمع الإيطالي، والذي لم يُبرم بعد أي اتفاق رسمي رغم حضوره الاجتماعي الواسع (Allievi, 2009).

ثانياً: الإسلام والسعي وراء الاعتراف الرسمي للدولة الإيطالية:

بدأت تدفقات الهجرة من العالم الإسلامي إلى أوروبا منذ خمسينات القرن الماضي، نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية، وقد ازدادت وتيرتها نحو إيطاليا اعتباراً من الثمانينات، نظراً للنمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد آنذاك، مما جعلها وجهة مفضلة للعمالة المهاجرة. (Colombo & Sciortino, 2004) وأصبح الوجود الإسلامي في إيطاليا ظاهرة مستقرة، حيث تواصل نموه سنوياً، خاصة في ظل الانخفاض المستمر في معدل المواليد وشيخوخة السكان الإيطاليين، ما جعل المهاجرين يشكلون رافداً ديموغرافياً هاماً في إعادة تشكيل الهرم السكاني. (ISMU, 2022)

حالياً يقدر عدد السكان المسلمين المقيمين في إيطاليا اعتباراً من 1 يناير 2021 بـ 2,753,000 وحدة، بزيادة تبلغ 66 ألف وحدة عن سنة 2020 أي ما يعادل 2.5٪. وزيادة تصل إلى 129 ألف عن سنة 2018. تتحدد هذه الزيادة بشكل أساسي بعدد الأطفال المولودين من أبوين مسلمين في فترة الثلاث سنوات 2018-2020، حيث إن الزيادة هي حوالي 75 ألفاً، (في تقديرات الانتماء الديني، يُنسب دين الأطفال حديثي الولادة إلى ديانة والديهم) وكذلك بوصول مهاجرين جدد حصلوا على تصريح إقامة. وفقاً لهذه التقديرات، سيكون عدد المسلمين في إيطاليا يمثل 4.7٪ من إجمالي السكان. أما تقسيمه من حيث النوع فهو: 60٪ رجال و40٪ نساء. (Lenius, 2025).

هذا التواجد الكبير للمسلمين بإيطاليا، بالإضافة إلى توفّق بعض الأقليات الدينية في عقد اتفاقية التفاهم مع الدولة الإيطالية، شجّع بعض التجمعات الإسلامية المتجذرة في المجتمع على محاولة تقديم أربع طلبات إلى رئاسة الحكومة تخص الاعتراف بالإسلام، وذلك ما بين عامي 1992 و1996. وقد تميّزت هذه المبادرات بكونها متفرقة وذات بعد انفرادي، حيث قدمت كل جمعية طلبها بصفتها الممثل القانوني الوحيد للمسلمين في إيطاليا (Allievi, 2009). من بين هذه المبادرات نذكر: اتحاد الجاليات الإسلامية في إيطاليا (UCOII) الذي قدّم الطلب سنة 1992، والمركز الإسلامي الثقافي بميلانو في 1994، ثم في سنة 1996 تم تقديم مسودتين من طرف كل من جمعية المسلمين الإيطاليين، والجمعية الدينية الإسلامية الإيطالية، وهي جمعية مكونة في معظمها من إيطاليين معتنقين للإسلام. (Dassetto & Nielsen, 1990)

كما سبقت الإشارة إليه، فإن الصيغة المتفرقة لعملية تقديم طلب توقيع وثيقة التفاهم والتي تمثل "عقد بين الدولة الإيطالية وأية مجموعة غير كاثوليكية تعتبر نفسها ممثلة لدين ما وتودّ الحصول على اعتراف رسمي. بدأ هذا المستوى من الاعتراف ابتداءً من سنة 1984 فقط. ويتعلق الأمر بمسار جدّ معقّد يتطلّب شروطاً دقيقة وموافقة نظام السلطات (الحكومة ومجلس النواب) ولا يرتبط بفترة زمنية محدّدة. وقبل بداية مسار عقد "التفاهم"، يتوجّب على المجموعة الحصول على اعتراف بها كمؤسسة دينية-أخلاقية. ورغم أنّ هذا التعاقد أقلّ قيمة من الأول إلاّ أنّه يسمح بولوج موارد مادية ورمزية جدّ مهمة، كالمشاركة مع الدولة في قطاعات اجتماعية مقابل دعم مادي مثل التدريس والتدخل الاجتماعي لمساندة الفئات الهشة وكذلك الاستفادة من الاقتطاعات الضريبية الضرورية للمساهم لصالح المؤسسات الدينية" (الغزالي، 2022) وقد تمت من طرف أربع جمعيات رشحت نفسها كمحاورة محتملة لكن منفردة للدولة بشأن العلاقات مع الإسلام الإيطالي، تعكس حجم المنافسة بين هذه الجمعيات، إضافة إلى اختلافاتها في الرؤية والمفاهيم حول الإسلام نفسه. هذا الوضع حال دون إيجاد نقاط التقاء تُفضي إلى صياغة مسودة تفاهم موحدة أو حتى تقديم طلبات منفصلة باسم كل طائفة على حد (Allievi, 2009). وفي محاولة لتجاوز هذا التشتت، تم عام 1998 التوصل إلى مسعى جماعي لتنسيق الجهود وإنشاء هيئة رسمية بغية التوقيع على ميثاق تفاهم مشترك. وقد شاركت في هذه المبادرة الجمعيات الأربع، بمن فيهم رئيس الجمعية الدينية الإسلامية الإيطالية، لكن بشكل شخصي لا مؤسسي، مما أدى إلى فشل المبادرة إثر اعتراض مكونات إسلامية أخرى لم تعتبر نفسها ممثلة ضمن هذا الإطار. (Ferrari, 2008)

وبعد سنوات من الجمود، جاء مرسوم وزارة الداخلية رقم 19630 في 10 سبتمبر 2005، الذي أسس "مجلس الإسلام الإيطالي (Consiglio per l'Islam Italiano)" بمبادرة من وزير الداخلية آنذاك Giuseppe Pisanu، وتأكيد لاحق من خلفه Giuliano Amato. وقد أنشئ هذا المجلس ليكون بمثابة هيئة استشارية وممثلاً مؤهلاً للحوار مع مؤسسات الدولة، يُعبر عن احتياجات الجاليات المسلمة، ويشارك في تقديم الرأي وصياغة مقترحات تتعلق باندماج المسلمين ضمن الإطار الدستوري الإيطالي، والعمل على تشكيل هوية إسلامية إيطالية تتناغم مع القيم الوطنية والاجتماعية (Dassetto, 2011).

حرص وزير الداخلية على ترأس المجلس بنفسه وأن يتكون هذا الأخير من 16 عضو، من أكاديميين وخبراء من العالم العربي الإسلامي، وأن يحمل نصف الأعضاء الجنسية الإيطالية، بالإضافة إلى جنسيات أخرى كالألبانية والجزائرية والأردنية والعراقية والليبية والمغربية والباكستانية والسنغالية، والسورية، والصومالية، والتونسية. كما تم إيلاء اهتمام خاص لمختلف أشكال المكونات المجتمعية، فأشرك في المجلس نشطاء من المجتمع المدني والشباب والنساء، وممثل عن الإسلام الشيعي (Allievi, 2009).

لم يستطع المجلس أن يحقق المنتظر منه ولا أن يصل إلى النتائج المرجوة، بسبب الصراع الجذري الداخلي الموجود بين الأعضاء المكونين له، رغم محاولة وزير الداخلية، الذي أنشأ في عام 2006 لجنة علمية شارك فيها أكاديميون متخصصون في العالم الإسلامي، ومنحها مهمة صياغة "ميثاق المواطنة وقيم الاندماج" الذي يستهدف جميع المهاجرين (Ferrari, 2008) مع الإشارة إلى أن الوثيقة المذكورة لم يوقع عليها كل الأعضاء لاختلافات حول بعض ما جاء بها.

في سنة 2010، وفي ظل حكومة Berlusconi، تم إنشاء هيئة جديدة أطلق عليها اسم "لجنة الإسلام الإيطالي (Comitato per l'Islam Italiano)"، وذلك من طرف وزير داخلية آخر يدعى Roberto Maroni. وقد تم اختيار أعضائها من بين خبراء الشريعة الإسلامية، مسلمين وغير مسلمين، وتم استبعاد كل من له علاقة بالإسلام السياسي وقد تمثل عمل اللجنة في صياغة المقترحات والآراء حول المسائل التي لها علاقة بالمسلمين، مثل تكوين الأئمة وفتح أماكن العبادة. وقد تعرضت اللجنة لانتقادات مباشرة فور الإعلان عنها، وبقيت أعمالها مجمدة منذ ذلك الحين (Guolo, 2011).

وفي محاولة أخرى بحثاً عن الاعتراف الكامل بالتعددية الدينية في إيطاليا، والتي أصبح الإسلام عنصراً مهماً منها، ليس فقط من الناحية القانونية، ولكن أيضاً الاجتماعية والثقافية، تم تأسيس هيئة جديدة أطلق عليها اسم "مجلس العلاقات مع الإسلام" في يناير 2016 من قبل الوزير أنجلينو ألفانو (Ministero dell'Interno, 2016). وفي فبراير 2017، وقع أعضاء هذا المجلس "الميثاق الوطني للإسلام الإيطالي" بهدف "إنشاء إسلام إيطالي متحضر وشرعي" من خلال تدريب الأئمة بمساهمة من وزارة الداخلية والجامعات الحكومية، واستخدام اللغة الإيطالية في الخطب، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، بما في ذلك فتح أماكن الصلاة لغير المسلمين. ومع ذلك، فإن هذا الاتفاق أثار انتقادات متعددة للنهج الأمني الرقابي الذي تبنته مؤسسات الدولة تجاه الإسلام، وخاصة من طرف مؤسسات المجتمع الإسلامي الإيطالي، وبعض أعضاء المجلس الاستشاري نفسه، الذين اعتبروا شخصيات غير منتخبة ولا تمثل فعلياً القاعدة المسلمة في البلاد (Guolo, 2018). وعلى الرغم من وصف وزير الداخلية ماركو ميتي هذه الاتفاقية بأنها "استثمار في مستقبل إيطاليا"، إلا أنها لم تكن ملزمة قانونياً، بل تحمل طابعاً رمزياً يقوم على مبدأ الاعتراف المتبادل واحترام القيم الدستورية.

وبعيد الميثاق في صيغته التذكير بالمبادئ الأساسية للنظام القانوني الإيطالي بشأن الحرية الدينية، كما يحدد التزامات الجمعيات الإسلامية المشاركة، من بينها دعم الحوار مع مؤسسات الدولة، وتعزيز الوقاية من التطرف، وتدريب الفاعلين الدينيين ليكونوا وسطاء اجتماعيين وثقافيين. كما دعا إلى إعلان أسماء الأئمة وبيانات التواصل معهم، وضمان خطب جمعة مترجمة إلى الإيطالية، والالتزام بالمعايير التنظيمية لبناء المساجد وفتحها للزوار. هذه الخطوات عكست رغبة وزارة

الداخلية في الاستمرار بتفعيل الحوار المؤسساتي مع الإسلام وتعزيز الخبرات والدورات التدريبية للأئمة في إطار ما أُطلق عليه "الإسلام الإيطالي" (Allievi, 2013).

ثالثاً: المؤسسات الإسلامية ودورها في الحوار الإسلامي المسيحي:

عرفت الخريطة الوطنية للتواجد الإسلامي أو ما يسمى بالمواطنين الجدد بإيطاليا تغيرات وتحولات جذرية في السنين الأخيرة بسبب التدفقات المتزايدة والمتواصلة على التراب الوطني، وذلك كنتاج واستجابة للاحتياجات الروحية اليومية والملحة للمسلمين كفضاءات الصلاة والعبادة والدفن (Allievi, 2003). هذا الواقع الشديد التنوع يمكن ملاحظته قبل كل شيء، إذا نظر المرء إلى مجموعة الجمعيات والمنظمات التي تنشأ كل يوم على مستوى التراب الإيطالي في شماله، في بادئ الأمر وفي جنوبه أيضاً، خلال السنين الأخيرة. (Dassetto, 2011) ومن خلال هذه التركيبة توضح أيضاً العلاقة المعقدة بين المجتمع والدين على أساس التوجهات الأيديولوجية والتأثيرات السياسية والعرقية القومية المختلفة في واقع يغلب عليه الطابع السني، لكنه محاط بمكون من الأقلية الشيعية (Guolo, 2003).

بالإضافة إلى التأثيرات الأيديولوجية والمذهبية التي تتلقاها هذه الجمعيات من الدول والمنظمات الخارجية، من خلال التمويلات المادية، الشيء الذي يؤثر أحياناً على الأفراد وبالتالي على تطور المنظمات (Caeiro, 2010). طبعاً هذا التعدد والاختلاف في المكون المجتمعي يعقد العلاقات مع المؤسسات الحكومية ويجعل تمثيل الجالية المسلمة داخل المؤسسات الإيطالية أمراً مستعصياً. لكن بالإضافة إلى هذه الصعوبة، هناك بالتأكيد أيضاً هشاشة الإرادة والنظم السياسية وسقوطها وتغيرها المستمر، لجعل القواعد التي تحكم العلاقات بين السلطات المحلية والمؤسسات الإسلامية أكثر تعقيداً وتفاوتاً على المستوى القانوني. (Ferrari, 2005)

وتبقى أهم الجمعيات الإسلامية الإيطالية والتي بصمت تاريخ التحولات والتطورات الاجتماعية في السنين الأخيرة وشاركت في أغلب مراحل النقاش والحوار المؤسساتي للاعتراف بالإسلام هي:

a. اتحاد الجاليات الإسلامية في إيطاليا UCOII:

تأسس ما يسمى باتحاد الجاليات الإسلامية في إيطاليا بفضل مساهمة مجموعة من المهاجرين المسلمين من الرعيل الأول من أصول شرق أوسطية، كانت تجمعهم قبل ذلك جمعية تدعى USMI، أي اتحاد الطلاب المسلمين في إيطاليا. كانت هذه الجمعية هي أول شكل مؤسسي منظم يظهر في إيطاليا في سنوات السبعينيات، وقد تم تشكيله، في الواقع، من قبل الطلاب المسلمين الذين كانوا يدرسون في جامعة للأجانب بمدينة بيروجيا (Allievi, 2003). وقد ترأسها أوان التأسيس طبيب من أصول سورية يدعى نور دشان. أما في الوقت الراهن فيتأخر الجمعية شاب من أصول مغربية يدعى ياسين لفرام الذي انتخب في 12 يوليو 2018.

يتم اختيار أعضاء المكتب التنفيذي لهذه الهيئة من قبل الرئيس، الذي يحدد وظائفهم التنفيذية. يجتمع المكتب مرة واحدة في كل شهر. ثم هناك المجلس العام، الذي يتم انتخابه من قبل الجمعية العامة، ويتكون من حوالي 25 شخصاً وينتخبون كل 4 سنوات، وله وظائف استشارية، وهذا بدوره ينتخب رئيس الاتحاد.

تتكون الجمعية من ممثلي المراكز الإسلامية (المساجد أو دور الصلاة) في جميع أنحاء إيطاليا، لكن فقط الذين يعلنون انضمامهم إلى التنظيم. من بين الهيئات المهمة في هذا الاتحاد، نجد أيضاً ما يسمى بمجلس الحكماء والذي يتكون من حوالي عشرين عضواً يشغلون منصبهم بشكل دائم، وهي هيئة تعمل على ضمان التوازنات داخل التنظيم. (Guolo, 2003)

تضم الجمعية حالياً حوالي 350 مسجداً يعتبرونها مرجعية لهم لكن فقط 135 مسجد منظم بشكل رسمي. وهي موزعة على سبعة عشر جهة من الجهات الثمانية عشر الإيطالية، مع تركز أكبر في جهات الشمال ولا سيما في لومبارديا وفينيتو وإميليا رومانيا. يقوم التنظيم بسلسلة من الأنشطة وباستمرار حتى في صفوف الشباب قصد إعطاء إشعاع دائم يدخل أحيانا في إطار المنافسة مع الجمعيات الأخرى. كما تضم أفراداً من مختلف الأصول المسلمة: تونسية، ومغربية ومصرية وسوري (Dassetto, 2011).

بعد تشكيله، تعرض الاتحاد لانتقادات كثيرة وهجمات على صفحات بعض الجرائد الوطنية لقربه من تأثيرات جماعة الإخوان المسلمين خصوصاً في السنوات الأخيرة، وفي أعقاب مناخ عدم الثقة المتزايد إثر الهجمات الإرهابية التي تم ارتكابها في أوروبا، حيث اضطرت الجمعية إلى التصريح أن أي تقارب من جماعة الإخوان المسلمين هو مرتبط فقط ببعض المدراء والأعضاء، الذين لا يمثلون المنظمة ككل (Caeiro, 2010). الشيء الذي استغلته أيضاً جمعيات أخرى لتقديم نفسها للمؤسسات الإيطالية كمحاور مناسب للإسلام إيطالي معتدل، بهدف التوصل إلى تفاهم مع الدولة. بل الأكثر من ذلك فقد أدت هذه الحملات إلى إبعاد المنظمة أحيانا عن الطاولة المؤسسية والحكومية للنقاش مع المكونات التمثيلية للإسلام الإيطالي (Ferrari, 2005).

تجدر الإشارة أيضاً إلى مكون آخر للتنظيم، وهو ما يسمى بـ GMI، أي منظمة الشباب المسلمين في إيطاليا، التي تأسست سنة 2001، وهي جمعية تختص بكل ما يتعلق بفئة الشباب والشابات، بما في ذلك التكوين والتنشيط والتطوع وغيرها من الأنشطة. حيث كان على هؤلاء الشباب الاشتغال على إثبات جمعهم بين هويتهم الإسلامية وانتمائهم الأوروبي، كمحاولة منهم التوفيق بين الهوية والجذور في ظل القيم الإيطالية الأوروبية التي يتعايشون معها (Allievi, 2009).

ومن المبادرات التي تُشهد لاتحاد الجاليات الإسلامية بإيطاليا، وذلك في إطار الوقاية من التطرف، تعاونه في السنين الأخيرة، وبالضبط في بداية سنة 2017، مع إدارة السجون، حيث تم إطلاق 8 مشاريع في السجون الإيطالية، وتحديدًا تلك التي تضم أكبر عدد من السجناء المسلمين. تمثل الدور الذي قام به في تقديم دورات تكوينية للأئمة والفاعلين الدينيين لتحضيرهم للتفاعل داخل السجون (Rhazzali, 2017) وقد تم اختيار هؤلاء المرشدين الروحيين، وعددهم اثني عشر، أربع نساء وثمانية رجال، مباشرة من قبل UCOII، حيث حصلوا على إذن من وزارة العدل لولوج السجن والتفاعل مع السجناء.

ويُعتبر هذا المشروع مهماً من ناحيتين: من ناحية، فهو يضمن للسجناء المسلمين إمكانية ممارسة كامل حقوقهم المدنية والدينية، والسماح لهم بإجراء محادثات مع رجال الدين، كحق من الحقوق التي تضمنها الحرية الدينية (Ferrari, 2003) ومن ناحية أخرى، فإن الفاعل الديني أو الإمام يؤدي وظيفة وقائية داخل السجن، من خلال تقديم الدعم الروحي والوساطة الثقافية، والحد من خطر التطرف بين السجناء (Cesari, 2013).

2.3. الجمعية الدينية الإسلامية الإيطالية CO. RE. IS:

هي جمعية وطنية لمسلمين إيطاليين اعتنقوا الإسلام، وإحدى الجمعيات الرئيسية التي تمثل المسلمين في إيطاليا مع إعطائها الأولوية لمشاهدة وحماية التراث الروحي والفكري للدين الإسلامي في الغرب. تأسست سنة 2005، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة ميلانو بجوار مسجد الواحد التابع لها، وهو مكان للعبادة معترف به رسميًا. وقد تحصلت هذه الهيئة على شهادة الاستحقاق المدني للحوار بين الأديان والثقافات في عام 2008 (Allievi, 2009). مؤسسها هو الشيخ عبد الواحد بالافيشيني، إيطالي اعتنق الإسلام. وقد توفي منذ سنوات، ليخلفه على الرئاسة ابنه يحيى بالافيشيني، وهو أيضاً إمام المسجد التابع للجمعية.

فمن بين مليون وستمئة ألف مسلم في إيطاليا، هناك فقط 150 ألف إيطالي. لذلك تُعد COREIS من بين الجمعيات القلائل في أوروبا التي تتكون من مسلمين بانتماء أصلي غير نابع من الهجرة. (Guolo, 2014) وتبقى الجمعية دائماً مفتوحة ومرحبة بالمسلمين من أي جنسية أو أصل. كما تتعاون مع العديد من الجمعيات الإسلامية الوطنية والدولية، باستثناء تلك التي لديها ميول أيديولوجية أو أصولية (Rhazzali, 2022).

بالإضافة إلى المقر الوطني في ميلانو، والذي يضم أيضاً مسجد الواحد، توجد فروع إقليمية في بيمونتي، فينيتو، ليغوريا، إميليا رومانيا، توسكانا، لاتسيو وصقلية. تتعاون الفروع الإقليمية مع المنظمات الإسلامية المحلية الرئيسية، وكذلك مع السلطات والمؤسسات الإيطالية. ولأكثر من 20 عاماً، كانت CO.RE.IS تنظم العديد من الأنشطة الدينية، سواء في مراكزها الخاصة أو في مراكز الجمعيات الإسلامية الأخرى في إيطاليا وعلى الصعيد الدولي (Dassetto, 2011).

ومما تتميز به الجمعية الدينية الإسلامية الإيطالية حتى الآن هو قدرتها الدائمة على الحوار مع الديانتين السماويتين: اليهودية والمسيحية، الكاثوليكية والأرثوذكسية، بحيث جعلت من مهمة الحوار أولى أولوياتها، وأهم من الأنشطة الاجتماعية والوساطة السياسية، إلى درجة احتلت فيها الصدارة كهيئة تمثيلية للمسلمين في الحوار والمقارنة، وفي تطوير الحوار اليهودي الإسلامي في إيطاليا على مر السنين (Cesari, 2013).

وقد شاركت CO.RE.IS في اللقاءات العالمية الثلاثة للأئمة والحاخامات من أجل السلام، آخرها في باريس عام 2008 ضمن برنامج اليونسكو بين الأديان. ونظمت على منوالها لقاءات في ست مدن إيطالية، بالتعاون مع جمعية الحاخامية الإيطالية، تحت عنوان "الأئمة والحاخامات الإيطاليون في حوار"، وذلك خلال عامي 2007 و2008.

وقد كان مسجد الواحد التابع للجمعية أول مكان للعبادة الإسلامية في ميلانو يستقبل زيارات من الجالية اليهودية. أما فيما يتعلق بالكنيسة الكاثوليكية، فقد كان هناك استعداد متجدد للحوار مع البابا فرنسيس، حيث التقى العديد من ممثلي وأعضاء الجمعية الدينية الإيطالية على مر السنين. ومن بين الأمور المتميزة التي تشهد لـ CO.RE.IS انفتاحهم على الديانات السماوية وغيرها، ومشاركتهم في العديد من التظاهرات التي تدعم الانسجام بين الأديان (Salih, 2009).

3.3. المركز الإسلامي الثقافي لإيطاليا (المسجد الكبير بروما) CICI:

مع تزايد عدد الجالية المسلمة، ظهرت الحاجة إلى بناء مسجد يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في جمع صفوف المسلمين المقيمين في إيطاليا وفي التأسيس لحوارات دينية بناءة بين المسلمين والمسيحيين. وهكذا، في عام 1972، بناءً على توصية مجلس السفراء العرب والمسلمين المعتمدين لدى الحكومة الإيطالية، تم بناء مسجد روما الكبير بفضل مساهمة مادية من النظام الملكي السعودي بالدرجة الأولى، ومن قبل المغرب والعراق وليبيا، بمساهمة أقل (Allievi, 2003). فتم ذلك من قبل المهندس المعماري باولو بورتوجيسي، على أرض تبرعت بها بلدية روما. ليصبح هذا الصرح من أهم المباني الدينية في إيطاليا اليوم وأكبر مسجد في أوروبا حتى الآن. تم افتتاحه رسمياً في عام 1995. يضم المبنى، بالإضافة إلى قاعة صلاة ضخمة تتسع لأكثر من ألفي شخص، مصلى أصغر للاستخدام اليومي، ومكتبة تحتوي على نصوص عن الثقافة الإسلامية ومصاحف متنوعة، بعضها مهداة من طرف رؤساء دول زاروا المسجد، ومتحف تاريخي، ومدرسة للغة العربية، وقاعة اجتماعات، ومكاتب، وجزء من المبنى يستخدم كسكن للموظفين (Guolo, 2014).

المركز الإسلامي الثقافي لإيطاليا، بالإضافة إلى كونه الأكبر في أوروبا، هو أيضاً الهيئة الإسلامية الإيطالية الوحيدة المعترف بها لدى الحكومة الإيطالية بمنحها الشخصية الاعتبارية في 21 ديسمبر 1974، والموافقة على نظامها الأساسي. في عام 2019، اقترح مجلس الإدارة تعديلاً على قانون 1972 للتغلب على بعض الثغرات فيه، ليسمح للمركز الإسلامي بالتكيف مع النظام القانوني الإيطالي، فضلاً عن كونه هذا التغيير خطوة ضرورية لمواصلة الحوار مع الحكومة ومع الديانات الأخرى.

يلعب المركز في الآونة الحالية دوراً مهماً في تعزيز معرفة أفضل بالعقيدة الإسلامية، سواء على صعيد أوروبا أو على الصعيد العالمي، والمساعدة في الأعمال ذات المنفعة الاجتماعية، وتوطيد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين. وله دور مهم أيضاً في الحوار مع المؤسسات الحكومية، سواء بتنظيمه للعديد من اللقاءات والمؤتمرات أو المشاركة فيها، والتواجد في جميع طاولات الحوار الديني مع الإسلام الإيطالي خلال جميع مراحلها (Ferrari, 2008). بل كان أيضاً أحد المقترحين لصيغة من صيغ ميثاق التفاهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

4.3. الكونفدرالية الإسلامية الإيطالية CII:

تأسست الكونفدرالية الإسلامية الإيطالية بتاريخ 21 مارس 2012، في مؤتمر شهد مشاركة وفود من المسلمين من جميع مناطق إيطاليا وبحضور شخصيات سياسية إيطالية ومغربية بارزة، إلى جانب ممثلين عن الفدراليات الإسلامية الإيطالية المنتخبون جهوياً. وعلى ما يبدو، فهذا التأسيس كان نابعا من إرادة المركز الإسلامي الثقافي لإيطاليا، المدعوم من حكومة الرباط، لخلق روابط وترسيخ العلاقة بين مختلف المراكز الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، والتي يديرها أشخاص من أصول مغربية، والتفكير في خلق بديل يمكنه منافسة UCOII وتقديم نفسه كهيئة ممثلة لمسلمي إيطاليا في منابر الحوار المؤسساتية (Ferrari, 2008).

رئيسها الحالي يدعى مصطفى الحجاروي والأمين العام ماسيمو كوتسولينو. وراء تشكيل هذه الهيئة، يمكننا أن نلمح سياسة حاضرة للمملكة المغربية، وذلك من خلال الدعم عن طريق التبرعات وإرسال الأئمة المتدربين حسب المدرسة المالكية، والإسلام المعتدل الذي يتبناه نموذج التدين المغربي.

تضم الكونفدرالية تحت لوائها 14 فدرالية جهوية، ويبلغ عدد المساجد التي تشرف عليها حتى اليوم 240 مركزاً للعبادة والصلاة، وتعمل على تنسيق التسيير في جميع دور العبادة التابعة لها والمنتشرة في جميع أنحاء التراب الإيطالي، وتعزيز وحدة الأهداف والمشاريع والأنشطة الدينية والاجتماعية، فضلاً عن الحوار مع السلطات الإيطالية على المستويين الوطني والمحلي.

ويبقى أهم الأهداف التي يسعى إليها التنظيم هو تعزيز الحوار بين الأديان كأداة أساسية لخلق ثقافة للاندماج بين المسلمين والمواطنين من جميع الأديان الأخرى، واحترام الحق في الحرية الدينية مع الحرص على نشر الثقافة الإسلامية وتنظيم مراكز العبادة التي تلعب دور المساجد وتشجيع بنائها وتأسيسها في فضاءات تليق بها، وتنظيم تدريبات دورية خاصة بالأئمة، من أجل زيادة الوعي بدورهم ووظائفهم في مجتمع مبني على أسس التعددية والحرية الدينية، ولتشجيع انخراط ومشاركة الجالية المسلمة في الحياة المدنية اليومية بضمان شروطها وتوازنها، مع احترام كبير لتراث القيم الروحية والدينية والعلمانية للأمة الإيطالية. كل ذلك في إطار ما ينص عليه "ميثاق القيم والمواطنة والاندماج" الصادر عن وزارة الداخلية بمرسوم 23 أبريل 2007 (Ministero dell'Interno, 2007).

رابعاً: تجارب ومسارات مسلمات إيطاليات مهتمات بالحواريين الاسلام والمسيحية:

هناك جيل جديد من النساء المسلمات الإيطاليات اللواتي إما ولدن بإيطاليا أو التحقن بها مع الوالدين في سن مبكرة فكنن وترعرعن بأراضيها وتعلمن في مدارسها وجامعاتها فأصبحن باحثات ومحاميات ومدرسات وناشطات سياسيات شأهن كشأن كل المكونات البشرية الأصيلة للمجتمع. هن نساء عاملات وأمهات، وزوجات، ومطلقات، وعازبات. كثيرات منهن خضن معارك من أجل الحقوق والتميز وحرصن على خلق جسور ما بين ثقافية ومدها، سواء في المدن الصغيرة أو الكبيرة (Allievi, 2010).

تجمع بينهم خاصية امتداد جذورهن إلى أراضٍ بعيدة كسوريا والمغرب ومصر والأردن، وهي البلدان التي غادر منها أبائهن قبل وصولهم إلى إيطاليا، للدراسة أو العمل قبل 30 أو 40 أو حتى 50 عامًا. هن عبارة عن شهادة مباشرة على مرحلة تاريخية جعلت إيطاليا تصبح أرض استقبال للهجرة بعد أن كانت مصدرة لها (Allievi, 2009).

كنموذج لنساء يمثلن بالفعل الوجه الجديد للمجتمع الإيطالي المعاصر المكوّن من مواطنين إيطاليين من المسلمين وغيرهم، تم اختيار: فرانشيسكا بوكا من أصول إيطالية، ونادية بوزكري من أصول مغربية، ومروة محمود من أصول مصرية، وسمية عبد القادر من أصول أردنية، وأخيراً أسماء دشان من أصول سورية (Mansson McGinty & Roald, 2016).

1.4. من إيطاليا: فرانشيسكا بوكا

فرانشيسكا بوكا هي مديرة معهد الدراسات الإسلامية «ابن رشد»، الذي يتوافد عليه أكثر من 300 فتاة وفقى للاستفادة من دروس الدعم المدرسي وتعليم اللغة العربية والتربية الإسلامية وتحفيظ القرآن والأنشطة الثقافية للمركز، والتي تخص المواطنة والانتماء المزدوج الإيطالي الإسلامي، ابتداء من شهر أكتوبر إلى شهر يونيو من كل سنة (Buttafuoco & Bocca, 2019).

تنتمي فرانشيسكا إلى أسرة كاثوليكية، واختارت اعتناق الإسلام سنة 2010 خلال رحلتها لبوسطن بأمريكا. ولتصبح احتفالاً لها بعد عودتها بالأعياد الدينية مزدوجة، احتراماً لانتمائها الإسلامي وديانة والديها الكاثوليكين. فرانشيسكا ليست فقط مديرة معهد Averroes، بل هي أيضاً باحثة في علم اللاهوت، وأستاذة الثقافة الإسلامية في معهد الدراسات الإسلامية في مدينة سيستو سان جيوفاني الإيطالية، وأستاذة علم الأعصاب في الجامعة الإسلامية في قطر.

تبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عامًا، حاصلة على الإجازة الجامعية مرتين: واحدة في علم النفس والعلوم المعرفية من جامعة سان رافاييل في ميلانو، والأخرى في الدراسات الإسلامية من جامعة موناكو، بالإضافة إلى العديد من مسارات التخصص، لكنها اختارت أن تركز نفسها بدوام كامل لعلم اللاهوت والتفكير المنهجي في القرآن والسنة، تخصص يحتاج المزيد من البحث والتعمق، خاصة باللغة الإيطالية، حيث لا يزال هناك عدد قليل جدًا من المسلمين في إيطاليا الذين يعيدون النظر إلى تقاليدهم بشكل نقدي (Allievi, 2009).

النشاط البحثي الذي شاركت فيه فرانشيسكا بوكا هو الإسلام والثقافة الأوروبية، وفي كتابها الأخير «الزهور تولد تحت خطوته: غوته والإسلام»، تقدم قراءة فكرية عن تأثير غوته بالقرآن والروحانية الإسلامية، باعتبارها جسراً ثقافياً يمكن من خلاله فتح آفاق جديدة في العلاقة بين الإسلام والغرب (Buttafuoco & Bocca-Alda, 2019).

2.4. من تونس: مروة محمود

إذا كانت الكتب والأبحاث والجامعة بالنسبة لفرانشيسكا بوكا تمثل المجال المميز لمسارها وانشغالاتها، فبالنسبة لمروة محمود المصرية الأصل والمولد، يبقى النشاط المدني والسياسي أهم ما يغطي حياتها العملية والمدنية. درست مروة محمود بجامعة بولونيا الإيطالية وحصلت على إجازة في اللغات الأجنبية وآدابها لتكرس حياتها لخدمة مواضيع مثل التعليم، والتعددية الثقافية، والحوار بين الأديان، وتمكين المرأة، ومحاربة الظلم الاجتماعي (Cesari, 2013).

تعمل هذه الشابة منذ أكثر من عشر سنوات في مركز ثقافي كمسؤولة عن مشاريع التعليم بين الثقافات. تم انتخابها عضوًا في المجلس البلدي لمدينة ريجيو إميليا الإيطالية، وهي المرأة الأولى ذات أصول مهاجرة في تاريخ المدينة التي تغطي هذا المنصب. وعدت في برنامجها السياسي أن تعمل على التغيير الاجتماعي والثقافي انطلاقًا من المدرسة ليصبح الأطفال أبناء

المواطنين من أصول أجنبية بناء جسور ووسطاء بالفطرة داخل مجتمعهم، لأنه منذ سن مبكرة تجب تربيتهم على توازن بين ثقافتهم والثقافة الأخرى، وبين دينهم والدين الآخر (Allievi, 2009).

مروة محمود أيضًا من الناشطات السياسيات القلائل اللواتي يحملن الحجاب، تم ذلك خلال السنة الأولى من الجامعة. من خلال كل ما تقوم به مع المواطنين، تؤكد مروة أن اختياراتها تنبثق من وعي كامل بقدرتها على عيش الإسلام كمواطنة إيطالية، دون إنكار أصولها. (Fernando, 2014) وأن هناك مسألة القيم التي تشاركها، مثل الرحمة والسلام والأخوة والتسامح، والتي ترتبط بالإيمان، ثم هناك بروتوكول سلوكي يجب التشكيك فيه من أجل العيش في وئام مع المجتمع المضيف. المشكلة هي أن المسلمات الإيطاليات غالبًا ما يُرفضن من كلا الجانبين: فبالنسبة للبعض في المجتمعات الأوروبية هن متشدات للغاية، وبالنسبة للبعض الآخر في المجتمع الإسلامي هن متحررات للغاية. ومروة تعتبر هذه المنزلة الوسطية مكانًا مناسبًا لخلق التوازن وبنائه ولفت الانتباه إلى الحقوق بناء على الدستور الإيطالي كمرجع (Bracke, 2012).

3.4. من المغرب: نادية بوزكري

ولدت وترعرعت نادية بوزكري، وهي مواطنة إيطالية، في سيستو سان جيوفاني، وهي معقل تاريخي للطبقة العاملة في الضواحي الصناعية لمدينة ميلانو، من والدين من أصول مغربية، وصلا إلى إيطاليا في أواخر السبعينيات. حاصلة على شهادة جامعية في اللغات الأجنبية وأدائها، وتعمل كمحللة اقتصادية، ونائبة رئيس اتحاد الجاليات الإسلامية في إيطاليا (UCOII)، ولديها رصيد يبلغ 11 سنة من المشاركات مع جمعيات المجتمع المدني (Allievi, 2009).

ومن بين المناصب المهمة التي غطتها، رغم صغر سنها، أنها كانت أول رئيسة لمنظمة شباب المسلمين في إيطاليا (GMI) حيث بدأت انخراطها في صفوف المجتمع المدني في سن السادسة عشرة، عندما شاركت كمتطوعة في أنشطة جمعية الشباب المسلمين في إيطاليا (GMI) تنظم معسكرات وحملات توعية بحقوق الإنسان، وتلتقي بالعشرات من الطلاب في المدارس للحديث عن الحوار بين الأديان والمواطنة الفاعلة. (Bracke, 2012)

في سنة 2016، وهي في سن الرابعة والعشرين، تم انتخابها رئيسة لتنظيم الشباب المسلمين الإيطاليين، وهي أول امرأة في تاريخ هذا التنظيم. منذ تلك اللحظة، بدأت نادية بالسفر حاملة طلبات الشباب الإيطالي المسلم على مستويات وزارية، للحديث عن استحقاقات الشباب والمطالبة ببعض الحقوق، من أمثال توفير غرفة متعددة الأديان أو ما يسمى بالغرفة الصامتة في الجامعة حيث يمكن للجميع الصلاة، أو توفير الطعام الحلال داخل المطاعم الجامعية، أو التغيب عن المدرسة خلال الأعياد الدينية (Cesari, 2013).

امتد نشاط نادية، وفي وقت قصير، أيضًا خارج حدود إيطاليا، حيث بدأت السفر في أوروبا، على مستوى المفوضية الأوروبية والمنتدى الأوروبي للشباب وجمعيات الطلاب المسلمين، لمواجهة الإسلاموفوبيا. مستندة إلى الدستور الإيطالي الذي يخول التعبير عن الدين أو الروحانيات، من خلال الملابس أو الصليب، الشئ المرفوض في فرنسا، ومن خلال ذلك طالبت بالمساعدة الروحية في المستشفيات، والطعام الحلال في مطاعم الطلاب، وغرفة للصلاة، ولكنها أيضًا واعية أنه نظرًا لعدم وجود اتفاق بين الدولة والهيئات الإسلامية فكل شيء يصبح عسيرًا (Fernando, 2014). وعليه، فكل طموحها ينصب حول إبرام هذه الاتفاقية والاعتراف بالإيطاليين المسلمين كمواطنين من نفس مستوى باقي الديانات.

4.4. من سوريا: أسماء دشان

ولدت أسماء دشان بمدينة أنكونا الإيطالية لوالدين من أصول سورية، هاجرا إلى إيطاليا في منتصف الستينيات، وهي صحفية وكاتبة وشاعرة محترفة وأم لطفلين. هي سفيرة السلام في الجامعة السويسرية للسلام وعضو في اللجنة العلمية

لجامعة السلام في سينيغاليا وأنكونا. كما أنها حاصلة على إجازتين جامعتين: الأولى في اللاهوت والدراسات الإسلامية من المعهد الأوروبي لعلوم الإنسان في شاتو شينون بفرنسا، والثانية في علوم الاتصال في أوربينو. بدأت ممارسة مهنة الصحافة في الجرائد المحلية وبعض المجلات الشهرية حيث كانت أيضا رئيسة تحرير إحداها. غيرت رحلة قامت بها إلى سوريا حياتها حيث قامت بتغطية صحفية لمخيمات النازحين. وقامت بعدها بتغطيات عديدة لمخيمات أخرى كالتي بتركيا وذلك لصالح العديد من الصحف مثل :

Sergio Mattarella الإيطالية من رئيس الجمهورية *Avvenire / Panorama / The Post Internazionale*. حصلت أسماء من رئيس الجمهورية الإيطالية أيضا على وسام الاستحقاق للجمهورية من درجة فارس بفضل عملها كصحفية وكمناضلة اجتماعية وحقوقية ومدنية تشارك في جميع أنحاء إيطاليا كمناظرة في مؤتمرات وأوراق عمل حول الحوار بين الأديان والسلام وفي عشرات المدارس من جميع المستويات، كما تقوم بإجراء مقابلات مع الأساقفة والكهنة وتتابع الأحداث الدينية المسيحية. تؤمن أسماء وتدعو الأجيال الصاعدة إلى إتقان كامل للغة الإيطالية، على عكس الجيل الأول، للتمكن من لعب دور الوساطة بإتقان وفي مستويات أعلى وأرفع حتى لا ينظر إلى الإسلام كما لو كان واقعا غريبا عن المجتمع الإيطالي، جاءه من الخارج بينما في إيطاليا أصبح هناك إسلام أصلي، يمارسه أشخاص ولدوا وترعرعوا بأرضها وهم إيطاليون من جميع النواحي، ليس فقط بالدم، ولكن أيضا ثقافيا ومعيشيا (Cesari, 2013).

5.4. من الأردن: سمية عبد القادر

ولدت سمية عبد القادر من عائلة أردنية فلسطينية وصلت إلى إيطاليا منذ أكثر من خمسين عامًا. وترعرعت في مدينة بيروودجا مع والديها. تعيش حاليا بمدينة ميلانو مع أسرته حيث درست أيضا وحصلت على إجازة أولى في علوم الأحياء وأخرى في الوساطة اللغوية وعلم الاجتماع. عُرفت سمية في أوساط ميلانو من خلال نشاطاتها مع جمعية الآباء والأمهات في مدارس بناتها. كما أنها كانت من المؤسسات لجمعية الشباب المسلمين الإيطاليين التابعة لهيئة UCOII، كما عملت على المستوى الأوروبي في منتدى النساء المسلمات في أوروبا.

كانت واحدة من النشطين في مشروع عائشة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع المسلم. شغلت منصب مستشارة في المجلس البلدي لمدينة ميلانو وهي سابقة لامرأة مسلمة ترتدي الحجاب. وقد عانت الكثير من العنصرية من جراء ذلك. وقد حاولت من خلال روايتها الأولى "ألبس الحجاب وأحب مجموعة كوين" والثانية "ما نعمله فوق رؤوسنا" أن تؤسس لثقافة الحوار والاستماع لحكايات النساء وصراعهن اليومي من أجل العيش بكرامة داخل مجتمعاتهن الجديدة بكل ما تحملن من حمولة ثقافية واجتماعية (Fernando, 2014). طبعًا كان لمسيرتها الغنية اجتماعيًا وسياسيًا تأثير كبير على جيلها وجيل بناتها في تحقيق أمل في الاندماج السياسي وبالتالي التوفر على حظوظ أكبر في إمكانية الحوار مع المؤسسات الحكومية محليًا ووطنيا.

خاتمة

تخلص الأبحاث المتعلقة بحالة المسلمين إلى أن أسباب التعثر في التوصل إلى توقييع التفاهم مرتبطة بفشل السياسات العمومية في التفريق بين ما هو حقوقي، مضمون من طرف الدستور، وما هو سياسي تدخل فيه اختيارات النخب والاستراتيجيات من النوع الجيوسياسي، ويظل الأمر متعلقًا أيضًا بسيرورة أحداث الإرهاب الدولي الذي يؤثر على الرأي العام والانتخابات السياسية، حيث لم تعترف الدولة لحد الآن بأية مجموعة، وظلت سياسات التفاوض مع الجمعيات الإسلامية، منذ بداية الألفية، عن طريق آلية "المجلس الاستشاري لإسلام إيطاليا" بوزارة الداخلية، وهو الفاعل غير الديني

الأساسي الذي يحدّد علاقات القوة بين الفاعلين الإسلاميين والذين أصبحوا ينمون رأسمالهم الرمزي ويستمدون شرعيتهم بالأساس من تعيينهم كأعضاء للمجلس، غير ناجعة (Ozzano & Giorgi, 2016).

ولن ينفع الجمعيات الإسلامية انخراطها في المجالس الاستشارية وتوقيعها لالتزامين سبق وأن اقترحتهما الدولة كفعل تمهيدي للوصول إلى الاعتراف رسمياً بالإسلام، إذ بقي التفاوض حول هذا الأمر مفتوحاً، بل يجدر بهذه المؤسسات التوقف عند الملامح السوسيوثقافية لفاعلي الجمعيات والفيدراليات التابعة لها، حيث يتعلّق الأمر بأفراد يمزجون من جهة بين إدارة وتسيير المساجد وقاعات الصلاة للمراكز الإسلامية ومزاولة الوظائف الدينية كالإمامة والإرشاد الديني، ويتخصّصون من جهة ثانية في الإدارة والقيادة وتمثيل مصالح المجموعة (Allievi, 2003).

كل المعطيات المنطقية والبحثية تحيلنا إلى خلاصة بديهية تؤكد على عجز المؤسسات الممثلة للإسلام الإيطالي في تجاوز أزمة الاعتراف بالإسلام في إيطاليا. فمن جهة هناك إشكاليات ذات طابع قانوني متعلق بالمؤسسات نفسها بحيث إنها لا تندمج مع القوانين المتوخاة في النظام الإيطالي المخصص للطوائف الدينية التي تستحق الاعتراف، الشيء الذي لا يخول لها الحصول على الشخصية القانونية، وهو عنصر أساسي للبدء في التعامل بالمثل (Ferrari, 2022). ومن جهة أخرى نلمس عدم تجانس هذه الهيئات الإسلامية فيما بينها وعدم قدرتها على الاتحاد في السياسات وتوحيد هدفها. وهذا يعني أن سياسات الحوار المؤسساتي بين الدولة والجاليات الإسلامية لا تزال محتاجة لإعادة النظر.

وعليه، فمن أجل تأطير الحوار بين الإسلام والمؤسسات الإيطالية، يتضح أنه من الضروري الاشتغال على مستويين مختلفين وتحليل تطوراتهما: الأول هو الجانب القانوني والشكلي للإسلام مقارنة مع نظام الحكومات المتعاقبة وغير المستقرة، بما في ذلك الحكومة الجديدة الحالية باعتبارها يمينية متطرفة (Marzouki, McDonnell, & Roy, 2016). والثاني يتعلق بالتنظيم الداخلي للجمعيات الإسلامية، بما في ذلك التحالفات والتجمعات وجميع أنواع الفيدياليات التي تظهر وتتكاثر باستمرار، وعلاقتها مع بعضها البعض، بهدف إضفاء الطابع الرسمي القانوني السلمي من أجل تعايش طويل الأمد، ومن أجل حوار رسمي، ناجع ومستمر بين الأديان. هكذا فقط قد يتم الانتقال من دين العبور الذي حمله المهاجرون إلى دين تعترف به الدولة بكامل حقوقه، من أجل التمكن من الاندماج قانونياً ضمن النموذج الإيطالي وداخل الدولة، اعتباراً أيضاً للوعي الجماعي بالحاجة الملحة إلى توحيد الجهود لمواجهة التطرف والوقاية منه وما يتطلبه ذلك من إجراءات اجتماعية وقانونية تخص كل المكونات المجتمعية دون استثناء (Allievi, 2010).

مراجع:

- الغزالي، م. خ. (2022). الإسلام والفضاء العام في إيطاليا: مساحات وفاعلون ورهانات. مجلة إنسانيات، (78)، منشورات مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران – الجزائر.

- Mansson McGinty, A., & Roald, A. S. (Eds.). (2016). *Muslim women in Europe: Challenges and opportunities*. Routledge.
- Allievi, S. (2003). *Islam italiano: Viaggio nella seconda religione del paese*. Turin : Einaudi.
- Allievi, S. (2009). *La guerra delle moschee. L'Europa e la sfida del pluralismo religioso*. Venezia: Marsilio.
- Allievi, S. (2009). *Italian Islam: An investigation into religion, identity and Islamophobia*. Milan: EGEA.

- Allievi, S. (Ed.). (2010). *Mosques in Europe: Why a solution has become a problem*. Brussels: NEF Initiative on Religion and Democracy in Europe.
- Bracke, S. (2012). From 'saving women' to 'saving gays': Rescue narratives and their dis/continuities. *European Journal of Women's Studies*, 19(2), 237-252.
- Buttafuoco, P., & Bocca-Aldagre, F. (2019). *Sotto il suo passo nascono i fiori: Goethe e l'Islam*. Milano: La Nave di Teseo.
- Caeiro, A. (2010). The power of European fatwas: The minority fiqh project and the making of an Islamic counterpublic. *International Journal of Middle East Studies*, 42(3), 435–449. [https://doi.org/10.1017/S002074381000037242\(3\)](https://doi.org/10.1017/S002074381000037242(3)).
- Cesari, J. (2004). *When Islam and Democracy Meet: Muslims in Europe and in the United States*. Palgrave Macmillan.
- Cesari, J. (2013). *Why the West Fears Islam: An Exploration of Muslims in Liberal Democracies*. Palgrave Macmillan.
- Colombo, A., & Sciortino, G. (2004). Italian immigration: The origins, nature and evolution of Italy's migratory systems. *Journal of Modern Italian Studies*, 9(1), 49–70.
- Dassetto, F. (2011). *L'iris et le croissant : Bruxelles et l'islam au XXIe siècle*. Louvain-la-Neuve: Presses universitaires de Louvain.
- Dassetto, F., & Nielsen, J. S. (1990). *Musulmani in Italia*. Torino: Fondazione Giovanni Agnelli.
- Fernando, M. L. (2014). *The republic unsettled: Muslim French and the contradictions of secularism*. Durham, NC: Duke University Press. <https://doi.org/10.1215/9780822376458>
- Ferrari, S., & Cristofori, R. (Eds.). (2010). *Law and religion in the 21st century: Relations between states and religious communities*. Ashgate.
- Ferrari, S. (2022). *Scritti. Percorsi di libertà religiosa per una società plurale*. Bologna: Il Mulino.
- Ferrari, S. (2003). Islam and the Western European model of church and state relations. *Journal of Church and State*, 45(3), 481–494.
- Ferrari, S. (2005). *Islam and Western European Legal Systems*. Ashgate.
- Ferrari, S. (2008). Islam in Italy: A mosaic in the making. *ISIM Review*, (21).
- Guolo, R. (2003). *Chi impugna la croce. L'Europa tra guerra e Islam*. Milano: Guerini e Associati.
- Guolo, R. (2011). *Il partito di Dio: L'Islam italiano nella politica e nella società*. Roma: Carocci.
- Guolo, R. (2014). *L'Islam è compatibile con la democrazia?* Roma-Bari: Laterza.
- Guolo, R. (2018). *L'Islam italiano: Tra religione, identità e integrazione*. Roma-Bari: Laterza.
- ISMU Foundation. (2022). *25th Report on Migrations 2022*. FrancoAngeli.

- Marzouki, N., McDonnell, D., & Roy, O. (2016). *Saving the People: How Populists Hijack Religion*. Hurst.
- Ministero dell'Interno. (2007). *Charter of Values of Citizenship and Integration*. Roma: Ministry of the Interior.
- Ministero dell'Interno. (2016). *Press release on the Council for Relations with Islam*. Retrieved from <https://www.interno.gov.it>
- Ozzano, L., & Giorgi, A. (2016). *European Culture Wars and the Italian Case: Which Side Are You On?* London: Routledge.
- Ciocca, F. (2019). *L'islam italiano: Un'indagine tra religione, identità e islamofobia*. Milano: Meltemi.
- Rhazzali M.K. (2017). Musulmani in carcere: le istituzioni penitenziarie italiane alla prova dell'islam, in S. Allievi, Renzo Guolo & M.K. Rhazzali (eds.), *I musulmani nelle società europee. Appartenenze, interazioni, conflitti*. Guerini e Associati, Milano
- Rhazzali, M. K. (2022). Islam and the public sphere in Italy. Spaces, actors and issues (in Arabic). *Insaniyat*, (96), 15–39. <https://doi.org/10.4000/insaniyat.26888>
- Salih, R. (2009). Muslim women, fragmented secularism and the construction of interconnected 'publics' in Italy. *Social Anthropology*, 17(4).

مراجع الكترونية:

- Lenius. (n.d.). Musulmani in Italia: Quanti sono e come vivono. Lenius. Retrieved August 1, 2025, from <https://www.lenius.it/musulmani-in-italia/>
- Presidenza del Consiglio dei ministri. (2025). Intese con le confessioni religiose. Retrieved August 1, 2025, from https://presidenza.governo.it/USRI/confessioni/intese_indice.html